

بواسطة الماسح الضوئي ومن ثم جرى تغيير على الصورة - بمعنى آخر أن التغيير جرى على صورة ضوئية ومن ثم تصوير الصورة بعد التغيير .
ولما كان الفقه قد استقر على ان التزوير المعاقب عليه يشترط ان يقع بصك او مخطوط يصلح للاحتجاج به يكون له قوة من الاثبات- ولما كانت الصورة ووفق مفهوم الاثبات وقانون الاثبات لا تشكل أي قوة او حجة ولا يعتد بها مؤدى ذلك أن مثل هذه الوراثة لا تشكل جرم التزوير المسند للمميز .

٢- أخطأت محكمة الاستئناف في تفسير النص الجزائي والنتيجة التي توصلت اليها حيث ان المحررات الرسمية لا تصدر الا من جهة رسمية ومن موظف عام وفق المحررات الرسمية الواردة في قانون البنات .

٣- إن قرار محكمة الاستئناف لم يكن معطلاً او مسبباً ويشوبه الغموض في تصديقه للقرار المستأنف .

لهذه الاسباب يطلب وكل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.
بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٢٠ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً ورد التمييز المقدم من المميز موضوعاً وتأيد القرار المميز وقبول التمييز المقدم من النائب العام معان موضوعاً ونقض القرار المميز .

المادة

١- لدى التدقيق والمدولة نجد أن النيابة العامة أحالت المتهمين :

١-
٢- - سوداني الجنسية

إلى محكمة جنابات العقبة لمحاكمتها عن تهمة :

- ١- التزوير خلافاً لأحكام المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات وبدلالة المادة ٣ من قانون الجرائم الاقتصادية بالنسبة للمتهم
- ٢- استعمال مزور خلافاً لأحكام المادة ٢٦١ من قانون العقوبات وبدلالة المادتين (٢٦٥) من قانون العقوبات و (٣) من قانون الجرائم الاقتصادية بالنسبة للمتهم

وعن سبب تمييز النائب العام : والذي يعني فيه على محكمة الاستئناف

خطأها بعدم اتباع النقض فيما يتعلق بمراجعة احكام قانون الجرائم الاقتصادية رقم ١٢ لسنة ١٩٩٣ كما جاء بقرار محكمة التمييز رقم ٢٠٠٧/١٠٣٤ تاريخ ٢٠٠٧/١٠/١٨ .

وفي ذلك نجد ان قرار محكمة التمييز رقم ٢٠٠٧/١٠٣٤ تاريخ ٢٠٠٧/١٠/١٨ صادر عن محكمة التمييز ببيتها العامة ، وذلك فإن محكمة الاستئناف ملزمة بالاتباع ما جاء فيه مما يتوجب معه عليها مراعاة احكام قانون الجرائم الاقتصادية رقم ١١ لسنة ١٩٩٣ وتعديلاته .

وحيث انها لم تفعل فإن قرارها يكون مستوجبا للنقض من هذه الناحية ويكون الطعن المقدم من مساعد رئيس النيابة العامة وريداً عليه .


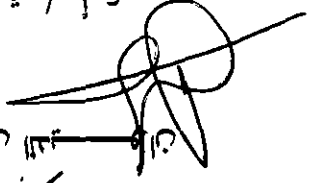



: التي يعني فيه على

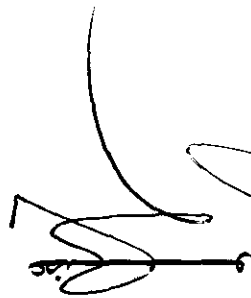
وعن اسباب تمييز المميز

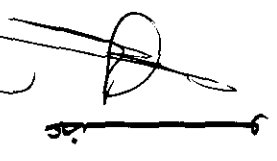
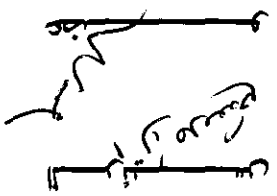
محكمة الاستئناف خطأها فيما توصلت اليه من نتائج وتطبيقات قانونية .

نجد ان محكمة الاستئناف قد اتبعت ما جاء في قرار الهيئة العامة لمحكمة التمييز رقم ٢٠٠٧/١٠٣٤ تاريخ ٢٠٠٧/١٠/١٨ فيما يتعلق بما قام به المميز باستخدام الوسائل الحديثة (الكمبيوتر والسكنر) وبطريق التصوير الملون بنسخ المعلومات الواردة في رخصة اقتناء مقطوعة وتغيير وتغيير هذه المعلومات بشكل مخالف للحقيقة ثم نسخ الاختام والتواقيع ووضعها على الصورة المنسوخة الملونة وجعلها تظهر بمظهر الأصل مما يعد اصطناعاً لصك يحتاج به وينطبق عليه تعريف التزوير الوارد في المادة (٢٦٠) من قانون العقوبات ثم بطريق الاصطناع الوارد في المادة (٢٦٢) من القانون ذاته وأن اصطناع هذه الرخصة هو من قبيل التزوير في مستندات رسمية بالمعنى الوارد في المواد (٢٦٠ و ٢٦٢ و ٢٦٥) من قانون العقوبات .

وحيث ان محكمة الاستئناف عملت بمقتضى ما جاء بقرار النقض من هذه الناحية المشار اليها فيكون ذلك منها في محله واسباب التمييز حول هذه النقطة حقيقة بالرذ .

 / 3







٢٠٠٧/٦/٢٣ رقم القضاة ١٤٣١ لسنة ١٤٣١هـ / ١٩١٠م

lawpedia.jo

١- تأليف المحققين في حقهم

٢- تأليف المحققين في حقهم

٣- تأليف المحققين في حقهم

٤- تأليف المحققين في حقهم

٥- تأليف المحققين في حقهم

٦- تأليف المحققين في حقهم